تأثير الحرب على سورية بقوة العمل النسائية خلال الفترة 1990 لغاية 2018

د. أسامة محمد*

ليلى توفيق حليوه**

(تاريخ الإيداع 27 / 10 / 2020. قبل للنشر في 3 / 1 / 2021)

□ ملخّص □

يعد قرار خروج المرأة إلى العمل من اهم القرارات واصعبها خصوصا في مجتمعات بلدان العالم الثالث، ويترتب على هذا القرار العديد من النتائج الاجتماعية والاقتصادية، كما ان قرار خروج المرأة إلى العمل يخضع لمجموعة من العوامل المؤثرة التي تختلف من مجتمع إلى اخر، يتناول هذا البحث تأثير الحرب على سورية في القوة العاملة النسائية لمحافظة اللاذقية بشكل خاص وقد توصل إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- يوجد فروق جوهرية ذات دلالة إحصائية ما بين اعداد القوة النسائية في محافظة اللاذقية قبل الحرب وبعدها "
- يوجد فروق جوهرية ذات دلالة إحصائية ما بين اعداد القوة النسائية العاملة في القطاع الحكومي قبل الحرب وبعدها
- لا يوجد فروق جوهرية ذات دلالة إحصائية ما بين اعداد القوة النسائية العاملة في القطاع الخاص قبل الحرب وبعدها
- يوجد فروق جوهرية ذات دلالة إحصائية ما بين معدلات النشاط الاقتصادي في محافظة اللاذقية قبل الحرب وبعدها"

الكلمات المفتاحية: عمل المرأة، الدخل، نوع العمل، مكان العمل.

* أستاذ ، قسم علم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة تشرين، اللاذقية، سورية.

**طالبة دراسات عليا (دكتوراه)، قسم علم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة تشرين، اللاذقية، سورية.

The impact of the war in Syria on female workforce during the period from 1990 to 2018

Dr. Osama Mohammad*
Laila Tawfik Hlewa**

(Received 27 / 10 / 2020. Accepted 3 / 1 / 2021)

□ ABSTRACT □

The women decision about to go out to work is one of the most important and difficult decisions, especially in the societies of the third world countries, and this decision has many social and economic consequences, and the decision of going out to work is subject to many influencing factors that differ from one society to another. This research studies the impact of the war in Syria on the female workforce in Latakia in particular. And it reached too many results, the most important of which are:

- There are substantial differences of statistical significance between the numbers of the female force in the Latakia city before and after the war.
- There are substantial differences of statistical significance between the numbers of women working in the government sector before and after the war.
- There are no significant statistical differences between the numbers of women working in the private sector before and after the war.
- There are substantial differences of statistical significance between the rates of economic activity in the Latakia city before and after the war.

Key words: women's work, income, type of work, workplace.

*Professor, Doctor, Department of Sociology, Faculty of Arts, Tishreen University, Lattakia, Syria.
**Postgraduate Student (PhD), Department of Sociology, Faculty of Arts, Tishreen University, Lattakia, Syria.

مقدمة:

تزداد الصعوبات التي تواجه إدماج المرأة بشكل فعال في عملية الإنتاج الاجتماعي بسبب التمييز بينها وبين الرجل في مختلف المجتمعات، مع التأكيد أن شدة هذا التمييز ونسبته تختلف من مجتمع إلى آخر. إن التمييز قد يطال مجمل جوانب الحياة الاجتماعية، والاقتصادية، والتعليمية، والسياسية، وفرص العمل، والنشاطات المتنوعة التي يمكن للإنسان أن يمارسها، وهذا بالتأكيد سينعكس على حياة المرأة ومدى إسهامها في حياة المجتمع الاقتصادية، والاجتماعية، والتعليمية، والسياسية، وغيرها من النشاطات الأخرى، ومن ثم على عملية التنمية الشاملة للمجتمع. [1] إن ملامح هذا التمييز بين الجنسين قد تبدأ مع مراحل الحياة المبكرة للإنسان في أسرته، ويتبدى ذلك في أسلوب تنشئة الأبناء المتباين الذي تنتهجه الأسرة بما يتناسب – من وجهة نظرها – مع الجنس (ذكراً أم أنثى)، إذْ تتعامل مع أبنائها الذكور بطريقة تختلف عن تعاملها مع الإناث، وقد تختلف هذه الطرائق من مجتمع إلى آخر، وربما من أسرة إلى أخرى في المجتمع نفسه، ويرجع ذلك إلى تنوع الثقافات وتباين العادات. [2]

الدراسات السابقة:

1–دراسة عبود، إيمان (2002): [3]

بعنوان عمل المرأة وتعليمها وعلاقتها باتخاذ القرار داخل الأسرة مدينة دمشق وريفها – دراسة ميدانية.

هدفت الدراسة إلى:

– التعرف على علاقة مجالات العمل النسائية والأنشطة الاقتصادية المختلفة التي تشارك بها المرأة بمدى مشاركتها في اتخاذ القرار في الأسرة.

– التعرف على علاقة مستويات المرأة التعليمية بمدى مشاركتها في اتخاذ القرارات الأسرية.

– معرفة الفروق القائمة بين النساء العاملات المتعلمات والعاملات غير المتعلمات، وكذلك بين العاملات وغير العاملات في المشاركة في اتخاذ القرارات الأسرية.

من أهم النتائج التي توصل إليها البحث:

– ان المرأة المتعلمة أكثر مشاركة في اتخاذ القرارات المتعلقة بأمور الأسرة الاجتماعية والاقتصادية، وكانت المشاركة تزداد بازدياد مستوى تعليمها وليس نتيجة دخولها ميدان العمل فقط خاصة في الأعمال العلمية.

– إن عمل المرأة لقاء أجر ومستواها التعليمي يغير من ممارسة السلطة ضمن محيط الأسرة. فالدخل الخاص بالمرأة يحقق لها بعض المشاركة في قرارات الأسرة.

2– دراسة سليمان حيدر (2007): [4]

بعنوان دوافع العمل لدى المرأة العاملة (دراسة ميدانية في جامعة الموصل). يهدف البحث الى التعرف على دوافع العمل لدى المرأة في كليات جامعة الموصل وتحديد أثر المتغيرات الشخصية والوظيفية على هذه الدوافع.

من فروض البحث:

– لا يوجد فروق إحصائية في دافعية العمل في عينة البحث تبعا لمتغير المتغير الوظيفي.

– لا يوجد فروق إحصائية في دافعية العمل في عينة البحث تبعا لمتغير مستوى الدخل.

– لا يوجد فروق إحصائية في دافعية العمل في عينة البحث تبعا لمتغير الحالة الاجتماعية

من أهم النتائج التي توصل إليها البحث:

– يحتل الدافع الاقتصادي في العمل الدرجة الأولى عند موظفات جامعة الموصل.
– وجود مجموعة أخرى من الدوافع مثل تحقيق الذات وتحقيق المكانة الاجتماعية.
– ان المتغيرات الشخصية والوظيفية ليس لها تأثير في دوافع المرأة للعمل.

3– دراسة بنت حامدينو، أم كلثوم (2011):

بعنوان دراسة حول ولوج المرأة الريفية للخدمات الأساسية في موريتانية. هدفت الدراسة الى:
المساهمة في تمكين المرأة في المناطق الريفية وتيسر وصولها الى الموارد الاقتصادية والسيطرة عليها بما في ذلك المعلومة والحماية الاجتماعية والخدمات وتحديد أولويات التدخل لأجل تحقيق ما يلي:
– تحسين فرص حصول المرأة على الخدمات والموارد والسيطرة عليها.
– تطوير وتحسين الخدمات العامة المساندة من طرف المؤسسات، الوكالات والمنظمات خاصة التي تستهدف المرأة.
– تحسين أداء المنظمات غير الحكومية وقطاع العمل الخاص كوسطاء بين النساء اللواتي يحصلن على الخدمات واللواتي لا يحصلن على الخدمات.
ومن بين أهم النتائج التي توصل اليها البحث:
– تحسنت وضعية المرأة من حيث النفاذ للخدمات الاجتماعية القاعدية والعمل مقارنة بفترة الثمانينات مع وجود فوراق مرتبطة بالمناطق الحضرية والريفية.
– تفتقد هذه الانشطة والاعمال الى عامل الاستدامة ولا تستجيب لمتطلبات وحاجيات المرأة الموريتانية كماً أو كيفاً.
– تفشي الجهل والامية بين النساء مما ضاعف وطأة الفقر وغياب فرصهن بالعمل الذي يوفر لهن الدخل المادي والمشاركة الاجتماعية.

مشكلة البحث:

يمكن صياغة مشكلة البحث من خلال التساؤلات التالية:
1– هل اثرت الحرب على سورية في حجم القوة العاملية النسائية في محافظة اللاذقية ام لا .
2– هل اثرت الحرب على سورية في حجم القوة العاملية النسائية في القطاع العام في محافظة اللاذقية ام لا .
3– هل اثرت الحرب على سورية في حجم القوة العاملية النسائية في القطاع الخاص في محافظة اللاذقية ام لا.
4– هل اثرت الحرب على سورية في معدلات النشاط الاقتصادي في محافظة اللاذقية ام لا .

أهمية البحث وأهدافه

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في عمل المرأة كعنصر اساسي في المجتمع ومؤثر في العملية الاقتصادية ومستوى دخل الاسرة. وهذا الامر هو أمر مستمر ودائم في الاحوال العادية، وفي حالة تعرض المرأة المباشر للضغوط الاقتصادية والاجتماعية بسبب الأزمات والحروب وما تفرزه من اضطرابات مجتمعية وسلوكية واقتصادية فإن عملها يكتسب أهمية أعلى وقيمة مضافة أساسية في حياتها وحياة أفراد اسرتها.

أهداف البحث:

- وصف لواقع عمل المرأة السورية .

- تحديد أثر الحرب على سورية على القوة العاملة النسائية في محافظة اللاذقية وعلى طبيعة ونوع الاعمال التي تقوم بها المرأة في اللاذقية.

فرضيات البحث:

1- لا يوجد فروق جوهرية ذات دلالة إحصائية ما بين اعداد القوة النسائية في محافظة اللاذقية قبل الحرب على سورية وبعدها.

لا يوجد فروق جوهرية ذات دلالة إحصائية ما بين اعداد القوة النسائية العاملة في القطاع الحكومي في محافظة اللاذقية قبل الحرب على سورية وبعدها.

2- لا يوجد فروق جوهرية ذات دلالة إحصائية ما بين اعداد القوة النسائية العاملة في القطاع الخاص في محافظة اللاذقية قبل الحرب على سورية وبعدها.

3- لا يوجد فروق جوهرية ذات دلالة إحصائية ما بين معدلات النشاط الاقتصادي في محافظة اللاذقية قبل الحرب على سورية وبعدها.

منهج البحث:

تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي لرصد واقع عمل المرأة من خلال توزيع استبيان على النساء في محافظة اللاذقية. وتحليل نتائج الاستبيان بالاعتماد على برنامج eviews .

الإطار النظري للبحث:

التعداد السكاني لمحافظة اللاذقية:

التعداد السكاني هو المصدر الرئيسي الأول للبيانات السكانية. لقد جرت العادة في العديد من دول العالم على إجراء تعداد عام للسكان خلال فترات زمنية تحدد عادة بعشر سنوات وذلك عن طريق استمارة تعد لهذا الغرض ويقوم العدادين المدربين على هذه الاستمارات بإملائها من جميع السكان في البلد المعني في لحظة زمنية محددة. [5] ويوفر التعداد العام للسكان العديد من الخصائص الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية للسكان، كما يوفر بالإضافة إلى ذلك الأطر اللازمة لإجراء العديد من المسوح التخصصية في الفترة التي تفصل بين تعدادين متتاليين ويعتبر تعداد السكان من أهم مصادر البيانات الإحصائية عن السكان وخصائصهم. [6] إن ما يوفره التعداد من بيانات إحصائية تلقى أهمية كبيرة في التخطيط للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية بشكل عام، وتلبية احتياجات السكان التعليمية والصحية والخدمية وغيرها. [7] .

الجدول(1): التعداد السكاني في سورية

المحافظات	معدل النمو السنوي بالألف GR Per – Thousand		
	1981 – 1994	1995 – 2000	2000 – 2010
دمشــق	18.0	14.7	13.3
حلــب	36.1	29.5	26.8
دمشق ريف	45.9	37.6	34.1
حمــص	31.6	25.9	23.5
حمــاة	31.1	25.4	23.0
اللاذقيــة	23.6	19.3	17.5
إدلــب	34.8	28.5	25.9
الحسكة	33.1	27.1	24.6
الزور دير	43.6	35.7	32.4
طرطوس	21.9	17.9	16.2
الرقــة	35.9	29.4	26.7
درعــا	40.3	33.0	29.9
السويداء	23.0	18.8	17.1
القنيطرة	48.8	39.9	36.2
المجموع	33.0	27.0	24.5

المصدر: المكتب المركزي للإحصاء

يعتبر معدل النمو السكاني أهم المؤشرات الديموغرافية ويعطى بالمعادلة:

معدل النمو السكاني= معدل الزيادة الطبيعية+ معدل صافي الهجرة

من الجدول السابق نلاحظ أن نسبة النمو في محافظة اللاذقية قد بلغت 23.6 بالألف في الفترة بين 1981 – 1994 انخفضت إلى 19.3 بالألف في الفترة 1995 – 2000 ووصلت انخفاضها في الفترة من 2000–2010 لتبلغ 17.5بالألف وهذا يشير إلى ارتفاع الثقافة الانجابية في المحافظة وفي سورية ككل حيث انخفض معدل النمو الكلي في سورية من 33 بالأف إلى 24.5 بالأف في عام 2010.

كما نلاحظ ان معدل النمو السكاني في محافظة اللاذقية أقل من اغلب المحافظات حيث ان هذا المعدل اقل من 10 محافظات من اصل 14 محافظة طوال الفترة المدروسة وهو أمر ايجابي جدا يخفف من الضغط على الموارد المتاحة في المحافظة. لكن على الرغم من المؤشرات الايجابية نوعا ما في محافظة اللاذقية الا ان هذا المعدل يبقى مرتفعا جدا بالمقارنة مع المعدل العالمي المقبول والذي يبلغ 11.7 بالألف.

ثانيا: التوزع النوعي للسكان ونسبة النوع:

هو تصنيف السكان إلى ذكور وإناث ، وذلك بناء على بيانات التعداد أو المسوحات الديموغرافية.

نسبة النوع لجملة السكان (حميدة، 2005) [8] (Sex Ratio) :

- عبارة عن التناسب بين الذكور والإناث (نسبة عدد الذكور إلى عدد الإناث)، وتحسب كالتالي :

نسبة النوع = عدد الذكور / عدد الإناث X 100 (تعكس هذه النسبة عدد الذكور مقابل كل 100 أنثى)

تتبع هذه النسبة نمطا ثابتا حسب العمر حيث تكون مرتفعة عند الميلاد، ثم تأخذ بعد ذلك في التناقص التدريجي مع تقدم العمر، حيث أن نسبة النوع عند الميلاد تبلغ حوالي (% 105) ولا تتغير هذه النسبة إلا في حدود ضيقه تنحصر في المدى حوالي 102 – 108 ثم تنخفض هذه النسبة تدريجيا لتصل إلى (100 عند الأعمار الشابة، ثم تأخذ هذه النسبة بالانخفاض بصوره ملحوظة أكثر في الفئات العمرية المتقدمة ومن الجدير بالذكر انه من الناحية العلمية من النادر جدا حدوث أخطاء في الإبلاغ عن النوع، وعليه فان ارتفاع نسبه النوع أو انخفاضها عن الحد المقبول لأي فئة من فئات العمر أو لمجموع السكان يشير إلى وجود أخطاء في الإدلاء بالأعمار أو وجود نقص في التسجيل عن أحد النوعين ذكور أو إناث أو أن المجتمع المدروس تعرض إلى ظروف غير اعتيادية مثل الهجرة أو الحروب أدت إلى اختلال نسبه النوع.

نسبة الذكورة والأنوثة :

- **نسبة الذكورة** = عدد الذكور / إجمالي عدد السكان X 100
- **نسبة الأنوثة** = عدد الإناث / إجمالي عدد السكان X 100
- **العوامل المؤثرة في نسب النوع :**

هناك العديد من العوامل المؤثرة في نسبة النوع وتختلف هذه العوامل بحسب الظروف السائدة في المجتمع حيث تختلف هذه العوامل في زمن الحروب والأزمات عنها في الظروف الطبيعية ويمكن تلخيص هذه العوامل فيما يلي (مويسي، 2015) [9].

1) الهجرة : هجرة الذكور مثلا ترفع نسبتهم في الأماكن التي يقصدونها وتقللها في الأماكن التي يهاجرون منها.
2) الوفيات : وفيات الذكور أعلى من وفيات الإناث.
3) نسبة النوع عند الميلاد : ترتفع في الدول المتقدمة وتنخفض في الدول النامية.

الخصوبة : ملاحظة الارتفاع النسبي لنسبة النوع في الدول النامية مقارنة بالدول المتقدمة

الجدول رقم (2): نسبة الجنس والكثافة السكانية في سورية

المحافظات	نسبة الجنس * Sex Ratio *				الكثافة بالكم^2 Density per Km^2			
	1970	1981	1994	2004	1970	1981	1994	2004
دمشـــق	106.5	107.3	106.9	103.9	7090	10593	11813	13152
حلـــب	105.5	104.7	106.3	106.1	82	102	160	218
ريف دمشق	106.8	105.4	106.3	106.1	37	51	93	125
حمـــص	104.4	104.7	104.2	104.5	13	19	28	36
حمـــاة	104.5	105.2	104.6	104.9	58	83	124	137
اللاذقيـــة	107.5	105.9	104.8	102.0	169	241	324	383

إدلـــب	104.4	103.6	103.8	104.8	65	95	148	207
الحســكة	103.9	101.1	103.2	102.8	20	29	44	49
دير الـزور	102.9	102.4	102.4	103.5	9	12	21	30
طرطـوس	105.4	105.9	104.5	102.8	160	234	308	376
الرقـــة	110.6	103.3	103.7	103.8	11	18	28	40
درعـــا	99.2	100.3	101.1	103.3	62	97	161	225
السـويداء	102.0	99.5	95.3	96.9	25	36	48	56
القنيطـرة	108.2	104.2	101.9	102.9	10	14	26	36
المجموع	105.3	104.4	104.7	104.5	34	49	74	96

المصدر: المكتب المركزي للإحصاء

تمثل نسبة الجنس عدد الذكور لكل مئة انثى. من الجدول السابق نلاحظ أن نسبة الجنس في محافظة اللاذقية قد بلغت 107.5 % في عام 1970 انخفضت إلى 105.9 % في عام 1981 ووصلت انخفاضها لتبلغ في عام 2004 لتبلغ 102% .

الجانب العملي:

1- لا يوجد فروق جوهرية ذات دلالة إحصائية ما بين اعداد القوة النسائية في محافظة اللاذقية قبل الأزمة وبعدها

يبين الشكل (1) تطور أعداد القوة النسائية في محافظة اللاذقية خلال الفترة من 1990 ولغاية 2016 حيث يتبين لنا اتجاه القوة النسائية في محافظة اللاذقية إلى الانخفاض خلال الفترة 1990 ولغاية 1994 ومن ثم استقرت لفترة زمنية طويلة نسبيا من عام 1994 ولغاية عام 2008 لتعاود الارتفاع ثانية بعد عام 2008 ولغاية عام 2018 واللافت ان الاعداد قد استمرت بالزيادة حتى بعد حصول الأزمة في سورية وقد يعود ذلك لكون محافظة اللاذقية من المحافظات التي لم تتأثر بشكل مباشر بالأزمة التي مرت بها البلاد.

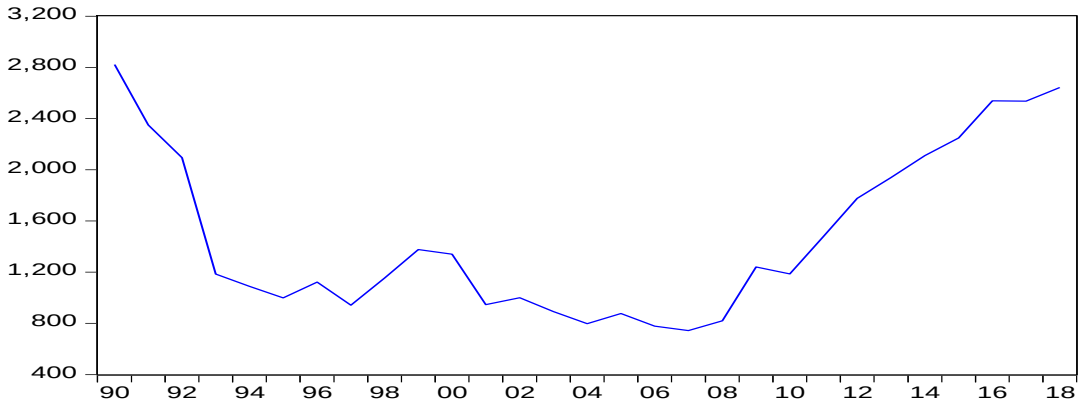

الشكل (1) دراسة الاتجاه العام لأعداد القوة النسائية في محافظة اللاذقية

وعند دراسة دالة الارتباط الذاتي والارتباط الذاتي الجزئي وُجد أن معاملات دالة الارتباط الذاتي (AC) الجدول (3) كانت خارج مجال الثقة خلال الفترة الأولى، أما بالنسبة لمعاملات دالة الارتباط الجزئية (PAC) الجدول (3) فهي تبقى خارج مجال الثقة حتى الفترة الثالثة. وبالتالي هناك نوع من عدم الاستقرار في عدد القوة النسائية خلال الفترة

المدروسة. وللتأكد من هذه النتيجة تم اختبار استقرارية السلسلة من خلال الجذر الأحادي للوقوف على وجود الاستقرار من عدمه في القوة النسائية.

الجدول (3) دالة الارتباط الذاتي والارتباط الذاتي الجزئي

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
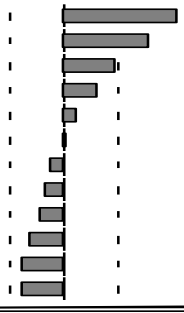		1	0.788	0.788	19.962	0.000
		2	0.588	-0.08...	31.476	0.000
		3	0.354	-0.21...	35.812	0.000
		4	0.229	0.125	37.697	0.000
		5	0.094	-0.12...	38.028	0.000
		6	0.002	-0.05...	38.028	0.000
		7	-0.08...	-0.02...	38.312	0.000
		8	-0.12...	-0.01...	38.973	0.000
		9	-0.16...	-0.04...	40.120	0.000
		1...	-0.23...	-0.21...	42.750	0.000
		1...	-0.28...	-0.01...	46.872	0.000
		1...	-0.28...	0.060	51.297	0.000

لاتخاذ القرار تم اعتبار السلسلة مستقرة عندما تقل قيمة اختبار Augmented Dickey–Fuller Test Equation عن 0.05، يوضح الجدول (4) نتائج اختبار جذر الوحدة لمتغير القوة النسائية في محافظة اللاذقية حيث نلاحظ أن قيمة prob تساوي 0.419 وهي اكبر من مستوى الدلالة البالغ 0.05 وبالتالي نقبل الفرضية العدمية التي تقول بعدم استقرارية السلسلة الزمنية خلال الفترة المدروسة، يعود سبب عدم الاستقرار خلال الفترة الأخيرة من السلسلة هو وجود الحرب على سورية ولذلك سيتم تحليل الفروق بين قيم السلسلة الزمنية في الفترة ما قبل عام 2011 وفي الفترة ما بعد عام 2011.

الجدول (4) اختبار استقرارية السلسلة من خلال طريقة الجذر الأحادي في منطقة الدراسة

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-0.665353	0.4198
Test critical values:	1% level	-2.650145	
	5% level	-1.953381	
	10% level	-1.609798	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

لأسباب تتعلق بوجود الفروق الوهمية أحيانا والتي لا يستطيع الاختبار السابق الكشف عنها تم القيام باختبار Augmented Dickey–Fuller Test Equation with break point الذي يعد من أهم الاختبارات المستخدمة في السلاسل الزمنية للوقوف على وجود الفروق الحقيقية بين بيانات ما قبل نقطة زمنية معينة وما بعدها الجدول (5).

الجدول (5)اختبار Augmented Dickey–Fuller للوقوف على وجود الفروق الحقيقية بين بيانات العينة المدروسة.

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.160114	< 0.01
Test critical values:	1% level	-4.030000	
	5% level	-3.485000	
	10% level	-2.440000	

*Perron (1989, 1993) asymptotic one-sided p-values (lambda=0.75).
**Warning: the reported intercept-trend model critical values may not be

من الجدول السابق نلاحظ أن القيمة المطلقة ل Augmented Dickey-Fuller test statistic هي اكبر من القيمة المطلقة المقابلة ل 1% و5% و10% كما ان قيمة prob اقل من 0.05 وبالتالي الفروق بين قيم اعداد القوة العاملة النسائية قبل الأزمة وبعد الأزمة دالة إحصائيا وبناء عليه يمكن القول: نرفض الفرضية الأولى التي تقول" لا يوجد فروق جوهرية ذات دلالة إحصائية ما بين اعداد القوة النسائية في محافظة اللاذقية قبل الأزمة وبعدها" ونقبل الفرضية البديلة التي تقول " يوجد فروق جوهرية ذات دلالة إحصائية ما بين اعداد القوة النسائية في محافظة اللاذقية قبل الأزمة وبعدها "

2-لا يوجد فروق جوهرية ذات دلالة إحصائية ما بين اعداد القوة النسائية العاملة في القطاع الحكومي في محافظة اللاذقية قبل الأزمة وبعدها:

يبين الشكل (2) تطور اعداد القوة النسائية العاملة في القطاع الحكومي في خلال الفترة من 1990 ولغاية 2016 اتجاها عاما متناقصا على الرغم من وجود زيادة في اعداد القوة النسائية العاملة في القطاع الحكومي في بعض الاعوام مثل عام 2015، وتغير هذا المنحنى إلى اتجاه تصاعدي خلال الفترة اللاحقة من عام 2007 ولغاية 2018.

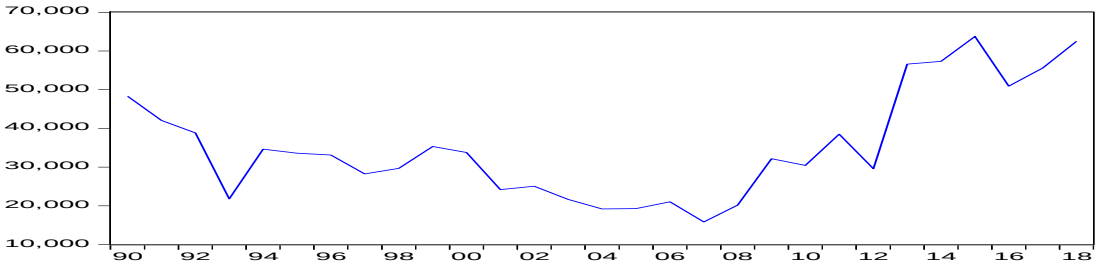

الشكل (2) دراسة الاتجاه العام اعداد القوة النسائية العاملة في القطاع العام

وعند دراسة دالة الارتباط الذاتي والارتباط الذاتي الجزئي وُجد أن معاملات دالة الارتباط الذاتي (AC) الجدول (6) كانت خارج مجال الثقة خلال الفترة الأولى، أما بالنسبة لمعاملات دالة الارتباط الجزئية (PAC) الجدول (6) فهي تبقى خارج مجال الثقة حتى الفترة الرابعة. وبالتالي هناك نوع من عدم الاستقرار في اعداد القوة النسائية العاملة في القطاع الحكومي خلال الفترة المدروسة. وللتأكد من هذه النتيجة تم اختبار استقرارية السلسلة من خلال الجذر الأحادي للوقوف على وجود الاستقرار من عدمه في اعداد القوة النسائية العاملة في القطاع الحكومي في منطقة الدراسة.

الجدول (6) اختبار استقرارية السلسلة من خلال طريقة الجذر الأحادي لأعداد القوة النسائية العاملة في القطاع الحكومي في منطقة الدراسة

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	0.731	0.731	17.175	0.000
		2	0.615	0.173	29.785	0.000
		3	0.459	-0.08...	37.077	0.000
		4	0.379	0.042	42.236	0.000
		5	0.175	-0.27...	43.378	0.000
		6	-0.06...	-0.35...	43.520	0.000
		7	-0.13...	0.113	44.271	0.000
		8	-0.21...	0.004	46.192	0.000
		9	-0.24...	0.027	48.838	0.000
		1...	-0.32...	-0.02...	53.729	0.000
		1...	-0.33...	-0.12...	59.339	0.000
		1...	-0.32...	-0.09...	64.748	0.000

لاتخاذ القرار تم اعتبار السلسلة مستقرة عندما تقل قيمة اختبار Augmented Dickey–Fuller Test Equation عن 0.05، يوضح الجدول (7) نتائج اختبار جذر الوحدة لمتغير اعداد القوة النسائية العاملة في القطاع الحكومي حيث نلاحظ أن قيمة prob تساوي 0.6538 وهي اكبر من مستوى الدلالة البالغ 0.05 وبالتالي نقبل الفرضية العدمية التي تقول بعدم استقرارية السلسلة الزمنية خلال الفترة المدروسة، ربما يعود سبب عدم الاستقرار خلال الفترة الأخيرة من السلسلة هو وجود الأزمة في سورية ولذلك سيتم تحليل الفروق بين قيم السلسلة الزمنية في الفترة ما قبل عام 2011 وفي الفترة ما بعد عام 2011.

الجدول(7)اختبار استقرارية السلسلة من خلال طريقة الجذر الأحادي للإنتاج في منطقة الدراسة

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.214210	0.6538
Test critical values:	1% level	-3.689194	
	5% level	-2.971853	
	10% level	-2.625121	

لأسباب تتعلق بوجود الفروق الوهمية أحيانا والتي لا يستطيع الاختبار السابق الكشف عنها تم القيام باختبار Augmented Dickey–Fuller Test Equation with break point الذي يعد من اهم الاختبارات المستخدمة في السلاسل الزمنية للوقوف على وجود الفروق الحقيقية بين بيانات ما قبل نقطة زمنية معينة وما بعدها الجدول (8).

الجدول(8) اختبار Augmented Dickey–Fuller Test Equation with break point للوقوف على وجود الفروق الحقيقية.

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.547846	0.0380
Test critical values:	1% level	-4.949133	
	5% level	-4.443649	
	10% level	-4.193627	

من الجدول السابق نلاحظ أن القيمة المطلقة ل Augmented Dickey–Fuller test statistic هي اكبر من القيمة المطلقة المقابلة ل 1% و5% و10% كما ان قيمة probe اقل من 0.05 وبالتالي الفروق بين قيم الإنتاج قبل الأزمة وبعد الأزمة دالة إحصائيا وبناء عليه يمكن القول: نرفض الفرضية الثانية التي تقول" لا يوجد فروق جوهرية ذات دلالة إحصائية ما بين اعداد القوة النسائية العاملة في القطاع الحكومي قبل الأزمة وبعدها" ونقبل الفرضية البديلة التي تقول " يوجد فروق جوهرية ذات دلالة إحصائية ما بين اعداد القوة النسائية العاملة في القطاع الحكومي قبل الأزمة وبعدها"

3–لا يوجد فروق جوهرية ذات دلالة إحصائية ما بين اعداد القوة النسائية العاملة في القطاع الخاص في محافظة اللاذقية قبل الأزمة وبعدها:

يبين الشكل (3) تطور اعداد القوة النسائية العاملة في القطاع الخاص في محافظة اللاذقية خلال الفترة من 1990 ولغية 2018 حيث نلاحظ التذبذب الكبير في الغلة خلال الفترة المدروسة طوال الفترة المدروسة مما يشير إلى عدم الاستقرار الكبير في هذه السلسلة.

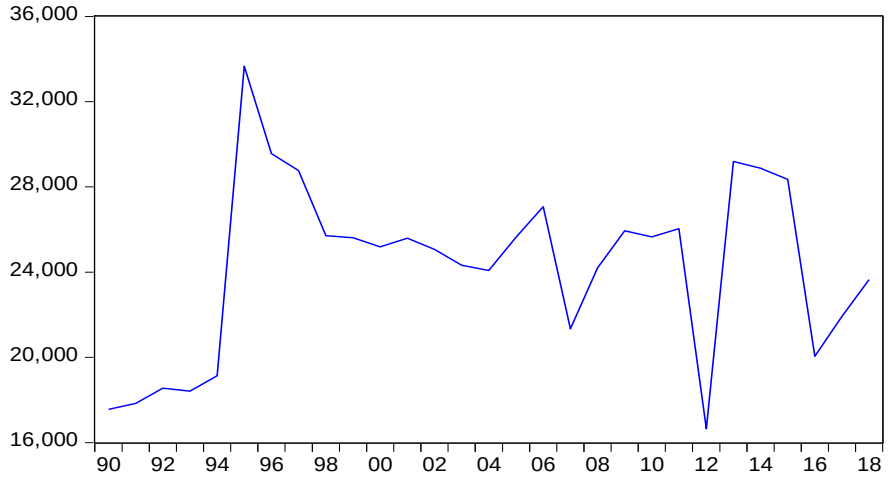

الشكل (3) دراسة الاتجاه العام اعداد القوة النسائية العاملة في القطاع الخاص

وعند دراسة دالة الارتباط الذاتي والارتباط الذاتي الجزئي وُجد أن معاملات دالة الارتباط الذاتي (AC) الجدول (9) كانت خارج مجال الثقة خلال الفترة الأولى، أما بالنسبة لمعاملات دالة الارتباط الجزئية (PAC) الجدول (9) فهي خارج مجال الثقة خلال الفترة الأولى أيضا. وبالتالي هناك نوع من عدم الاستقرار في اعداد القوة النسائية العاملة في القطاع الخاص خلال الفترة المدروسة. وللتأكد من هذه النتيجة قمنا باختبار جذر الوحدة للوقوف على وجود الاستقرار من عدمه في الغلة المدروسة.

الجدول (9) دالة الارتباط الذاتي والارتباط الذاتي الجزئي لعينة الدراسة

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	-0.60...	-0.60...	11.026	0.001
		2	0.189	-0.28...	12.139	0.002
		3	-0.23...	-0.44...	13.937	0.003
		4	0.161	-0.42...	14.816	0.005
		5	0.093	-0.11...	15.122	0.010
		6	-0.14...	-0.15...	15.863	0.015
		7	0.037	-0.16...	15.916	0.026
		8	-0.04...	-0.13...	15.995	0.042
		9	0.091	-0.111	16.356	0.060
		1...	-0.05...	-0.15...	16.511	0.086
		1...	0.073	0.035	16.772	0.115
		1...	-0.13...	-0.03...	17.662	0.126

لاتخاذ القرار تم اعتبار السلسلة مستقرة عندما تقل قيمة اختبار Augmented Dickey-Fuller Test Equation عن 0.05، يوضح الجدول (10) نتائج اختبار جذر الوحدة لمتغير الغلة حيث نلاحظ أن قيمة prob تساوي 0.7437 وهي اكبر من مستوى الدلالة البالغ 0.05 وبالتالي نقبل الفرضية العدمية التي تقول بعدم استقرارية السلسلة الزمنية خلال الفترة المدروسة، ربما يعود سبب عدم الاستقرار خلال الفترة الأخيرة من السلسلة هو وجود الأزمة في سورية ولذلك سيتم تحليل الفروق بين قيم السلسلة الزمنية في الفترة ما قبل عام 2011 وفي الفترة ما بعد عام 2011.

الجدول (10) اختبار استقرارية السلسلة من خلال طريقة الجذر الأحادي اعداد القوة النسائية العاملة في القطاع الخاص في محافظة اللاذقية

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		0.226490	0.7437
Test critical values:	1% level	-2.660720	
	5% level	-1.955020	
	10% level	-1.609070	

لأسباب تتعلق بوجود الفروق الوهمية أحيانا والتي لا يستطيع الاختبار السابق الكشف عنها تم القيام باختبار Augmented Dickey–Fuller Test Equation with break point الذي يعد من اهم الاختبارات المستخدمة في السلاسل الزمنية للوقوف على وجود الفروق الحقيقية بين بيانات ما قبل نقطة زمنية معينة وما بعدها الجدول (11).

الجدول (11) اختبار Augmented Dickey–Fuller Test Equation with break point للوقوف على وجود الفروق الحقيقية

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.868089	0.2065
Test critical values:	1% level	-4.949133	
	5% level	-4.443649	
	10% level	-4.193627	

من الجدول السابق نلاحظ أن القيمة المطلقة ل Augmented Dickey–Fuller test statistic هي اقل من القيمة المطلقة المقابلة ل 1% و5% و10% كما ان قيمة prob اكبر من 0.05 وبالتالي الفروق بين اعداد القوة النسائية العاملة في القطاع الخاص قبل الأزمة وبعد الأزمة غير دالة إحصائيا وبناء عليه يمكن القول: نقبل الفرضية الثالثة التي تقول" لا يوجد فروق جوهرية ذات دلالة إحصائية ما بين اعداد القوة النسائية العاملة في القطاع الخاص قبل الأزمة وبعدها"

4–لا يوجد فروق جوهرية ذات دلالة إحصائية ما بين معدلات النشاط الاقتصادي في محافظة اللاذقية قبل الأزمة وبعدها:

يبين الشكل (4) تطور معدلات النشاط الاقتصادي في محافظة اللاذقية خلال الفترة من 1990 ولغية 2018 حيث نلاحظ استقرار السلسلة بشكل كبير لغاية عام 2010 تقريبا ليأخذ المنحنى مسارا تصاعديا بشكل كبير في الفترة اللاحقة.

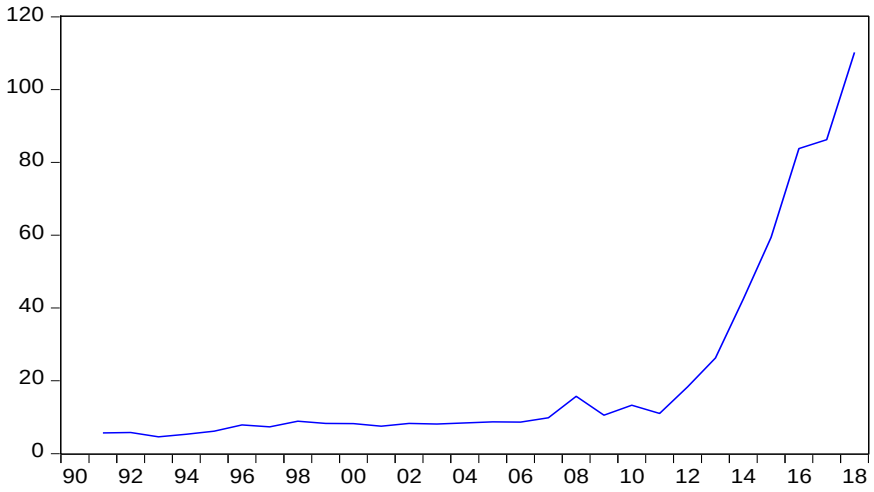

الشكل (4) دراسة الاتجاه العام

وعند دراسة دالة الارتباط الذاتي والارتباط الذاتي الجزئي وُجد أن معاملات دالة الارتباط الذاتي (AC) الجدول (12) كانت خارج مجال الثقة خلال الفترة الأولى، أما بالنسبة لمعاملات دالة الارتباط الجزئية (PAC) الجدول (12) فهي خارج مجال الثقة خلال الفترة الاولى والثانية. وبالتالي هناك نوع من عدم الاستقرار في معدلات النشاط الاقتصادي في محافظة اللاذقية خلال الفترة المدروسة. وللتأكد من هذه النتيجة تم اختبار استقرارية السلسلة من خلال الجذر الأحادي للوقوف على وجود الاستقرار من عدمه في معدلات النشاط الاقتصادي في محافظة اللاذقية في منطقة الدراسة.

الجدول (12) دالة الارتباط الذاتي والارتباط الذاتي الجزئي لعينة الدراسة

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	0.767	0.767	18.307	0.000
		2	0.590	0.003	29.544	0.000
		3	0.361	-0.22...	33.930	0.000
		4	0.201	-0.01...	35.346	0.000
		5	0.084	0.010	35.602	0.000
		6	0.027	0.026	35.629	0.000
		7	-0.01...	-0.02...	35.634	0.000
		8	-0.01...	0.018	35.641	0.000
		9	-0.03...	-0.06...	35.701	0.000
		1...	-0.04...	-0.01...	35.795	0.000
		1...	-0.08...	-0.07...	36.134	0.000
		1...	-0.09...	-0.00...	36.630	0.000

لاتخاذ القرار تم اعتبار السلسلة مستقرة عندما تقل قيمة اختبار Augmented Dickey-Fuller Test Equation عن 0.05، يوضح الجدول (13) نتائج اختبار جذر الوحدة لمتغير الغلة حيث نلاحظ أن قيمة prob تساوي 0.85 وهي اكبر من مستوى الدلالة البالغ 0.05 وبالتالي نقبل الفرضية العدمية التي تقول بعدم استقرارية السلسلة الزمنية خلال الفترة المدروسة، ربما يعود سبب عدم الاستقرار خلال الفترة الأخيرة من السلسلة هو وجود الأزمة في سورية ولذلك سيتم تحليل الفروق بين قيم السلسلة الزمنية في الفترة ما قبل عام 2011 وفي الفترة ما بعد عام 2011

الجدول (13) اختبار استقرارية السلسلة من خلال طريقة الجذر الأحادي لمعدلات النشاط الاقتصادي في محافظة اللاذقية في منطقة الدراسة

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.326492	0.8572
Test critical values:	1% level	-4.374307	
	5% level	-3.603202	
	10% level	-3.238054	

لأسباب تتعلق بوجود الفروق الوهمية أحيانا والتي لا يستطيع الاختبار السابق الكشف عنها تم القيام باختبار Augmented Dickey–Fuller Test Equation with break point الذي يعد من اهم الاختبارات المستخدمة في السلاسل الزمنية للوقوف على وجود الفروق الحقيقية بين بيانات ما قبل نقطة زمنية معينة وما بعدها الجدول (14).

الجدول (14)اختبار Augmented Dickey–Fuller Test Equation with break point للوقوف على وجود الفروق الحقيقية بين بيانات العينة المدروسة.

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.868319	< 0.01
Test critical values:	1% level	-4.949133	
	5% level	-4.443649	
	10% level	-4.193627	

من الجدول السابق نلاحظ أن القيمة المطلقة ل Augmented Dickey–Fuller test statistic هي اقل من القيمة المطلقة المقابلة ل 1% و5% و10% كما ان قيمة prob اكبر من 0.05 وبالتالي الفروق بين قيم معدلات النشاط الاقتصادي في محافظة اللاذقية قبل الأزمة وبعد الأزمة غير دالة إحصائيا وبناء عليه يمكن القول: نرفض الفرضية الرابعة التي تقول" لا يوجد فروق جوهرية ذات دلالة إحصائية ما بين معدلات النشاط الاقتصادي في محافظة اللاذقية قبل الأزمة وبعدها" ونقبل الفرضية البديلة التي تقول" يوجد فروق جوهرية ذات دلالة إحصائية ما بين معدلات النشاط الاقتصادي في محافظة اللاذقية قبل الأزمة وبعدها".

الاستنتاجات و التوصيات:

الاستنتاجات:

1-يوجد فروق جوهرية ذات دلالة إحصائية ما بين اعداد القوة النسائية في محافظة اللاذقية قبل الأزمة وبعدها.

2-يوجد فروق جوهرية ذات دلالة إحصائية ما بين اعداد القوة النسائية العاملة في القطاع الحكومي قبل الأزمة وبعدها.

3-لا يوجد فروق جوهرية ذات دلالة إحصائية ما بين اعداد القوة النسائية العاملة في القطاع الخاص قبل الأزمة وبعدها.

4-يوجد فروق جوهرية ذات دلالة إحصائية ما بين معدلات النشاط الاقتصادي في محافظة اللاذقية قبل الأزمة وبعدها.

التوصيات:

1-العمل على تحفيز المرأة السورية على المشاركة في العمل وتنمية رغبتها بالخروج الى ميادين العمل، من خلال التأكيد على القيمة المعنوية والشخصية لعمل المرأة وانعكاساتها الاجتماعية على تقدير المرأة لذاتها من خلال الاستقلالية المالية المحققة.

2-تمكين المرأة من خلال توفير فرص العمل المناسبة لها، من حيث الشروط الصحية وبيئة العمل والامان الصناعي، بما يسهم في تحفيز المرأة السورية على أخذ القرار بالخروج الى ميدان العمل.

3-لابد من التأكيد على عدم التمييز في الاجور بين الذكور والاناث وخصوصا في القطاع الخاص، بالإضافة الى عدم التمييز في حوافز العمل والاضافات النقدية والعينية المقدمة في مختلف المهن.

4-التركيز على موضوع التنمية المتوازنة وخلق فرص العمل في اماكن قريبة من سكن المرأة بما يسهل كثيرا على المرأة لاتخاذ قرار الخروج للعمل وخصوصا المرأة المتزوجة.

5-مراعاة وضع المرأة العاملة من حيث عدد ساعات العمل، وخصوصا في فترات الحمل.

المراجع:

1-أ. نجمة، حنان، *حقوق المرأة في تشريعات العمل – بحث مقارن*، الهيئة السورية لشؤون الأسرة، 2005.

2-د. رشيد رشيد، *دور القوانين المحلية والدولية في تمكين المرأة، ورقة عمل مقدمة إلى ملتقى المرأة الاقتصادي الرابع*، دمشق من 28.26 نيسان 2010.

3-عبود، إيمان، جعفر، *عمل المرأة و تعليمها و علاقتهما باتخاذ القرار داخل الأسرة في مدينة دمشق و ريفها- دراسة ميدانية*، أطروحة دكتوراه، جامعة دمشق، 2002.

4-سليمان، حيدر، *دوافع العمل لدى المرأة العاملة- دراسة ميدانية في جامعة الموصل*، مجلة جامعة تكريت، عدد14، 2007.

5-تقارير لجنة الخبراء التابعة لمنظمة العمل الدولية للأعوام: 2010.2011-2012-2013.

6-الموقع الرسمي لمنظمة العمل الدولية: www.ilo.org.

7-المكتب المركزي للإحصاء، تعداد السكان في سورية حتى عام 2010.

8-حميدة، أوكيل، *أثر النمو السكاني على التنمية الاقتصادية*، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر ، الجزائر، 2005.

9-مويسي، مسعودة، *أثر النمو الديموغرافي على التنمية الاقتصادية و الاجتماعية- دراسة تحليلية للجزائر في الفترة 2001- 2011*، رسالة ماجستير، جامعة قاصدي ورقلة مرباح، الجزائر، 2015.

References:

1- A. Najma, Hanan, *Women's Rights in Labor Legislation - Comparative Research, Syrian Commission for Family Affairs*, 2005.
2- Dr. Rashid Rashid, *The Role of Local and International Laws in Empowering Women*, a working paper submitted to the Fourth Women's Economic Forum, Damascus from April 26-28, 2010.
3- Abboud, Iman, and Jaafar, *the work of women, their education and their relationship to decision-making within the family in the city of Damascus and its countryside - field study, doctoral thesis*, Damascus University, 2002S.
4- Uleiman, Haider, *Work Motives for Working Women - A Field Study at the University of Mosul*, Tikrit University Journal, Issue 14, 2007.
5- Reports of the ILO Committee of Experts for the years: 2010-2011 2012-2013.
6- The official website of the International Labor Organization: www.ilo.org.
7- Central Bureau of Statistics, Population Census in Syria until 2010.
8- Hamida, Okeel, *The Impact of Population Growth on Economic Development*, Master Thesis, University of Algiers, Algeria, 2005.
9- Moissi, Masouda, *The Impact of Demographic Growth on Economic and Social Development - An Analytical Study of Algeria in the Period 2001-2011*, Master Thesis, Kasdi University of Ouargla Merbah, Algeria, 2015.